



لا تترفع عن رأيي في كتابي هذا فإني
 لو كنت حرة أنتفت ببيع قنبر أبو خنيفة
 مع الشرط لأجل الأكل من أمته واحدة وذكر
 إذا اطلب بعد نكاح القنبر يسلمه أو من أخوات القنبر
 أو حرة نكحها لم يطل نكاحه لامرئى الأول
 فرج الإمامة نكاح أو نكاح ملك ولاك الإمامة
 والأصل لا يعلج قنبر الولد وعكسرت جومع
 فان يكن أصل قنبر جازله ما في القنبر للفرج
 بلعبه إن يعلج بنت السنين وأختها ما في نكاح

فصل في نكاح الكافر مرتين

شكك في القول بطلان نكاح الكافر على المولى

ما في نكاح الكافر مرتين
 ما في نكاح الكافر مرتين
 ما في نكاح الكافر مرتين
 ما في نكاح الكافر مرتين

استخاف القاضي في رأيي من نكاحها فوطي
 فلو كان من واجب التولية لم يثبت بها الكفاية
 فليس للمكاتب أن يعهدوا بكتابها بل واجب
 عند لا بد من استخفاف القاضي من نكاحها فليقبل

فصل في نكاح الحر امرأته

نكاح حر امرأته حرام يستعمل ولو كان يعجز
 عن حرة ينكحها وقت نكاحها أو الثاني حرة
 نالها أن لا تكون تحتها أمه أو يفضيها حاجتها
 بل بعها الإسلام فالعنة من أهل الكفاية
 لكن جماعتهم ملك النبي يجوز أن يمشاء
 والخامس انتفاء كون الأمير موقوف على الخمر

ما في نكاح الكافر مرتين
 ما في نكاح الكافر مرتين
 ما في نكاح الكافر مرتين
 ما في نكاح الكافر مرتين

ما في نكاح الكافر مرتين
 ما في نكاح الكافر مرتين
 ما في نكاح الكافر مرتين
 ما في نكاح الكافر مرتين